اسم المقال: عرض كتاب "الدين الاسلامي وأثره في معالجة ظاهرة الفساد/ الفساد الاداري نموذجاً" للكاتب فائز صالح محمود اللهيبي
اسم الكاتب: قاسم حسن علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1459
تاريخ الاسترداد: 2025/05/14 23:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

عرض الكتاب : الدين الاسلامي وأثره في معالجة ظاهرة الفساد / الفساد الاداري نموذجاً

المؤلف : البروفسور / أستاذ الفكر السياسي / فائز صالح محمود اللهيبي

منشورات : دار النون للطباعة والنشر

عرض: الكاتب والقاص قاسم حسن علي

عضو الإتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق_ الموصل

جاء الكتاب ب290 صفحة بكامل فحواه ومراجعه العربية والاجنبية التي تعدت 150 مرجعاً ومصدراً عدا الدوريات والنشريات والمجلات التي راجعها المؤلف من اجل دعم مفهوم الفساد في النص التشريعي الاسلامي وفي كافة مستويات اللغة والمفاهيم السياسية والادارية والاعلامية له .

وجاء في نص التعاريف التي تعددت بأن الفساد الاداري هو سوء استغلال السلطة العامة من اجل الحصول على مكاسب خاصة او كما عرفته منظمة الشفافية الدولية ب(سوء استعمال السلطة لأغراض خاصة (ص163) ولقد كان هناك دور سلبي واضح للدول الصناعية الكبرى في مسالة انتشار حالات الفساد عامة وعلى الصعيد الجمهور والقيادات السياسية العربية (ص133)الامر الذي ادى الى تعميق جذور هذه الظاهرة نتيجة التوجه العملي العارم في هذه المساحة الاقتصادية الفعالة وان اي اصلاح في هذا الاتجاه لن يكون الا من خلال ثورة كبرى عليها على ان تأتي هذه الثرة بإرادة حرة كفيلة بان تتخلص هذه المساحة الاقتصادية المهمة في العالم بعيد عن الصمت الجماهيري ازاء هذه الظاهرة التي عطلت وتعطل في كل يوم ركب النهوض التنموي والتي من خلال انتفاضتها سياتي التكريس لمفهوم الخلاص والتحرر من عبئ هذه الظاهرة الفاسدة .التي تعدت احيانا عمولاتها (الشخصية) في اي انجاز الى اكثر من ثلث القيمة المعلنة بتمام المشروع (ص134) .

لقد تعدت اساليب الفساد في الكثير من هذه البرامج مسالة الرشوة المالية (التقليدية) ص135 الى اساليب جلب المنفعة غير المشروطة او استغلال نفوذ لإحقاق باطل ...بمجاهرة في القبض تحت عناوين مصطلحات لتأدية بعض الخدمات والتسهيلات والتي تتسم احيانا لدفع تكاليف رحلات ترفيهية وحفلات تكريمية ومآدب ومنح دراسية ومكافئات واستضافات في الفنادق الفخمة وما الى ذلك .ص136.

الامر الذي ادى بالمؤسسات الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي الى وضع معايير وتدابير مكافحة الفساد على قمة جدول اعماله وأنشأ لهذا الغرض هيئة دولية هي " مؤسسة الشفافية الدولية " ص143 ومقرها

برلين وتعنى هذه المؤسسة الى مكافحة الفساد في مجال أنشطة الاعمال ولها فروع عديدة في دول العالم والتي تهتم بوضع أية جهة في القائمة السوداء في حالة خروجها على مفاهيم (جزر النزاهة) التي تعنى في ميثاقها بمكافحة الرشوة في عقود الصفقات العامة الكبيرة (ص143) .

ولقد اثبتت الدراسات الاكاديمية والبحثية وجود علاقة بين انتشار الفساد من جهة وعوامل تفشيها هو تردي واقع الادارة العامة في الدول (ص92) وضعف المؤشرات الاقتصادية في العالم النامي مع غيرها من الدول المتقدمة .ومن تلك العوامل :

1: غياب المخطط الهيكلي العام وعدم وضوح السياسات العامة للإدارة .

2: تضخم الجهاز الاداري بشكل يفوق الاحتياجات العامة وبالتالي هدر لموارد الدولة .

3: عدم المساواة وتكافؤ الفرص الناتج عن المحسوبية والوساطة .

4: عدم وجود الشفافية والمساءلة .

5: سوء استعمال السلطة الحكومية وتمركز الصلاحيات بيد القلة من الموظفين والتي تقع غالبا في قمة هرم الاداء الاداري .

6: التمييز الفئوي وعدم وضع المواطن في صلب اهتمام الادارة .

7: ضعف التدريب وعدم انتظامه .

8: تشريع عدد كبير من القوانين الجديدة .

9: ضعف التشريع الذي يهدف الى مكافحة الفساد او بكلمة افضل انه متواضع جداً

10: بقاء المسؤولين التنفيذيين فترات طويلة في موقع واحد الامر الذي يحيلهم حالة الركود الاداري من منتجين الى متكلين .

11: انتشار الفساد ونموه على الصعيد العالمي وانتشار مخيلة شبكات الاجرامية على الصعيد الدولي والتي من اثرها اخترقت ظاهرة الفساد الحدود الدولية مستفيدة من الفرص الملائمة لقطف ثمار الاتجار الاجرامي كالإتجار بالمخدرات وما يرافقها من تبييض الاموال

وتطرق المؤلف الى اسباب الفساد الاداري موضحا انواعها ودواعيها والتي منها الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية وكذلك ترجع اكثرها الى الجشع والمحسوبية والتي تأتي من قلة كفاءة الادارة وكلها لها متكأءات اخلاقية كالظلم والفوضى في قيادة الشعوب وانتشار مواقد الحروب ومعاول التخريب (ص96) .

الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد :

مر المؤلف مرورا موسعا على جهات الدولية المسؤولة عن مكافحة الفساد الاداري وعلى النطاق العالمي

1: منظمة الامم المتحدة والتي اصدرت عدة قرارات لمحاربة ومكافحة الفساد الإداري ومنها اتفاقية مكافحة الفساد التي تبنتها في 31 تشرين الاول سنة 2003 وصدقت في 24 شباط 2005 وانضمت البها الكثير من الدول .

2: البنك الدولي

3: صندوق النقد الدولي

4: منظمة الثقافة العالمية والتي انشئت عام 1993 وهي منظمة غير حكومية .

اضافة الى العديد من المؤسسات الدولية وجزر النزاهة .

دور الدين في تحجيم الفساد الاداري :

عرف المؤلف الدين استنادا الى رؤية الاستاذ صلاح الدين عبدالله (مجلة العربي)العدد575 في 2006 ص100 بأنه يمثل المنظومة التي تشمل العقائد والشعارات والشرائع والقصص والاحكام ، اما التدين فهو تلك القابلية الفردية او الاجتماعية لهذه المنظومة لذا فان النص الواحد يقرأه افراد مختلفون بعقول وضمائر مختلفة رغم انه في المحصلة نص واحد (ص159) .

وقد تميز الدين الاسلامي بقيامه في معالجة شتى امور الدنيا من خلال النص القرآني والسنة النبوية وما الى ذلك من استنباطات الصحابة والائمة من ذلك تحت تحديد واحد الا وهو ان الادارة في الاسلام ليست غاية في حذ ذاتها انما وسيلة لبلوغ غايات بتحسين وتطوير الاداء التنفيذي بالشكل الذي يقلل من الفاقد والتالف والضائع والمعيب لذا فان الادارة في الاسلام تمارس نوعين من الوظائف (ص161) : اختصاصات دينية وسلطات ادارية وسياسية بقدر من التنظيم بين الانسان ونفسه وغيره سواء كان

المجتمع عينه او ممثلا في السلطات العامة ..حيث لابد من التزام اخلاقي لمسؤولي الادارة لأحكام الشريعة الاسلامية والخضوع لها وابتداءً من قمة الهرم ونزولا بالعاملين لانهم مسؤولون عن تنفيذ شرع الله تعالى في الارض وتنفيذ احكامه (تنفيذا لقوله تعالى)(أتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء)سورة الاعراف /3 وحذر الله تعالى من اتباع الهوى الذي يؤدي بالنتيجة الى ترك الحق بمعرفتكم ص163 فالنظام الاداري الاسلامي استقى اصوله من مصادر التشريع الا وهو القران الكريم والسنة النبوية الشريفة اللذان توسعا في تنظيم الحياة الادارية بدقة اكثر ازاء الفتوحات الاسلامية والتوسع السريع في دخول مدن كثيرة كانت ترزح تحت الحكم الروماني او الفارسي. مما ادى ذلك الى الاستجابة الى احداث قفزة ادارية تمثلت في تطوير العمل الديواني الاسلامي لكي يتأتى التاريخ خاضعا الى قانون التحدي والاستجابة كما يرى ارنولد توينبي فكان عمر بن الخطاب اول من طور الدواوين وجعل عملها منظما تنظيما اداريا دقيقا لا يعتمد على المشافهة انما على شيء مقيد مكتوب . وكان لابد من ضمانات لأجل تحقيق الخضوع والالتزام بسلطان الشريعة ومنها :

1: نظام التولية : وهو ان يتولى المناصب العامة في الدولة من يتصف بالقوة والامانة لا الضعيف الخؤون .لذا فان الامانة والقوة اساس كل ولاية يرجع بهن الوالي الى القوة في الحكم والعلم بالعدل والى القدرة في تنفيذ الاحكام والامانة الى ترجع بالأساس الى خشية الله تعالى وان لا يشتري الوالي بآيات الله ثمنا قليلا .

2: الرقابة الادارية : تعد الرقابة صمام الامان ضد اي فساد اداري لما لها دور في الكشف عن الفساد وتحديد حجمه وهذا لا يتحقق الا بالرقابة الدائمة على من هم تحت اليد لمعرفة مواطن الخلل وكذلك مواطن الثبات والقوة عملا بما قال الرسول (ص)(كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فالأمام راع وهو مسؤول عن رعيته ..) وقوله (ما من عبد يسترعيه الله رعيته يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته الا حرم عليه الجنة) .

ووضع المؤلف حلولا تدريجية وتوعوية فعالة في اجل احداث وعي اسلامي بغية مكافحة الفساد ولو بنسب متفاوتة رغم تنوع مجالات التفاقم في الفساد في مجالات واسعة كالفساد السياسي والاقتصادي والاداري والاجتماعي والاخلاقي .

1: المعالجة المركبة ومن جبهات مختلفة

2: ان الحرب ضد الفساد لا يمكن حسمه خلال شهور او عدة سنوات

3: تعاون الجميع في معالجة الفساد دون الاعتماد المحصور على الاجراءات الحكومية

4: اجتثاث اساس الفساد لتهيئة الظروف المناسبة للقضاء عليه

5: مكافحة رموز الفساد في كل دولة او وسط بحملة تساندها افراده .

6: ان مكافحة الفساد لا يجدي نفعا مع تضخم اعداد العاطلين عن العمل

7: اجراءات الحكومة بوحدها تهيء فرص مناسبه لتفاقم الفساد

8: انها مسالة سياسية ويجب الاقرار بها سياسيا

وبعودة الى التشريع الاسلامي فان الاسلام وضع اسس للرقابة الشعبية التي تمكن الدولة من مراقبة ولاة الامور وموظفيهم وتكفل السيطرة على الامور في الدولة ومن هذه الاسس :

1: وجوب الشورى في كل أمر

2: مسؤولية ولي الامر امام الامة

3: حرية الرأي والمراقبة

4: المنصحة ....بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

الخاتمة :

الكتاب سلس وممتع ويخاطب الذهن المتفتح على الحياة الحرة الكريمة بالأسس والعوامل

والتعريفات والاستدلالات الادبية والعلمية والشرعية بعيدا عن المذهب الاكاديمي المختص به شخصه وباستناد قوي الى عدد غير يسر من المصادر والمراجع السياسية والاقتصادية واهل الرأي وبتعمق كثيرا في هذه الظاهرة الخطرة التي تنبش في النفوس والضمائر والاقتصادات والمستقبل الحر المشرق للشعوب والامم التي تراوح محلها منذ عشرات السنوات من نتائج تفاقم هذه العقلية المريضة التي تتسيد البرامج التجارية والاقتصادية والسياسية في مختلف البلدان والذين انما بمرضهم غير الانساني هذا انما يشيعون من اجل افساد مصير بلدانهم وسوقها الى مصائر مجهولة كل ذلك من وراء فعل شخصي دنيء لا يوزن شيئا قيما من بين القيم الراسخة بحب الناس والامة والشرع الحنيف